

عنوان التقرير

أخلاقيات البحث العلمي: المبادئ، القضايا، والتطبيق العملي في إدارة المخاطر

إعداد الطالب/

عبدالكريم ظافر القرني

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

تُعد المعرفة العلمية الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات الحديثة في بناء حضاراتها وتطوير مؤسساتها. ومع التطور الهائل في آليات البحث العلمي، لم يعد الاهتمام منصباً فقط على الجوانب المنهجية والإحصائية للبحوث، بل امتد ليشمل البعد الأخلاقي الذي يضبط حركة الباحث ويوجه بوصلته نحو النزاهة والشفافية. يمكن تعريف أخلاقيات البحث العلمي، وفقاً للأدبيات الأكاديمية الرصينة، بأنها منظومة متكاملة من القيم والمبادئ والمعايير المهنية التي تحكم سلوك الباحث طوال مراحل عمله الأكاديمي؛ بدءاً من اختيار مشكلة البحث وصياغة الفرضيات، مروراً بعمليات جمع البيانات من الميدان، وصولاً إلى تحليل النتائج ونشرها للمجتمع العلمي.

إن أخلاقيات البحث العلمي تمثل في جوهرها "الضمير الأكاديمي اليقظ" الذي يحفظ التوازن الدقيق بين حق الباحث في الاستقصاء واكتشاف المعرفة، وبين حقوق الأفراد والمؤسسات المشاركة في الحماية واحترام الخصوصية. وفي تخصصات معقدة وحساسة كـ "إدارة المخاطر"، تكتسب هذه الأخلاقيات أبعاداً أكثر عمقاً وخطورة؛ فالبيانات التي يتعامل معها باحثو إدارة المخاطر غالباً ما تتضمن أسراراً مؤسسية، أو تكشف عن ثغرات تشغيلية وأمنية، أو تستعرض بيانات مالية دقيقة قد يؤدي تسريبها إلى انهيار كيانات اقتصادية بأكملها.

انطلاقاً من هذا المفهوم، يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على مبادئ أخلاقيات البحث العلمي وتحليل القضايا والمشكلات الجوهرية المرتبطة بها. كما يسعى التقرير إلى استعراض القواعد واللوائح المؤسسية المنظمة للعملية البحثية، مع تقديم إطار تطبيقي وعملي يعكس كيفية هذه المبادئ في دراسة بحثية متخصصة في إدارة المخاطر، مما يثبت القدرة على تحويل التنظير الأخلاقي إلى ممارسات ميدانية حقيقية.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا تُعد الأخلاقيات في مجال البحث العلمي مجرد لوائح تنظيمية أو قيود شكلية تفرضها الجامعات، بل هي ضرورة حتمية ومطلب أساسي لضمان استمرارية عجلة التطور العلمي بشكل صحي ومفيد. وتبرز أهمية الالتزام بهذه الأخلاقيات، لا سيما في الدراسات الإدارية والميدانية، من خلال عدة محاور جوهرية يمكن تفصيلها على النحو التالي :

أولاً، **ضمان موثوقية وجودة المخرجات العلمية** : إن البحث العلمي عبارة عن سلسلة تراكمية، حيث تبني الأجيال اللاحقة من الباحثين دراساتها على ما توصل إليه من سبقوهم. عندما يلتزم الباحث بالأمانة والشفافية في عرض البيانات، فإن النتائج التي يتوصل إليها تصبح جديرة بالثقة وقابلة للتطبيق الواقعي. وفي عالم إدارة المخاطر، تُبنى القرارات الاستراتيجية لدرء الأزمات بناءً على هذه المخرجات، وأي خلل أخلاقي في جمع البيانات قد يؤدي إلى سياسات كارثية للمؤسسة المعنية.

ثانياً، **حماية كرامة وحقوق المشاركين** : تضع الأخلاقيات حدوداً فاصلة تمنع تحويل الأفراد والمؤسسات إلى مجرد أدوات لتجربة الفرضيات. فهي تكفل للمشاركين الحماية الكاملة من أي أذى جسدي، أو نفسي، أو اجتماعي، أو مهني قد يلحق بهم جراء مشاركتهم. كما تضمن عدم استغلال البيانات بطرق قد تضر بالسمعة المؤسسية أو تعرض الموظفين للمساءلة الإدارية.

ثالثاً، **تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات الأكاديمية** : عندما يدرك أفراد المجتمع، وصناع القرار في الشركات، أن الباحثين يخضعون لرقابة أخلاقية صارمة تحمي خصوصياتهم وأسرار أعمالهم، فإنهم يصبحون أكثر تقبلاً لفكرة التعاون مع الجامعات. هذا الانفتاح يسهم في تسهيل وصول الباحثين إلى بيانات أدق وأعمق، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على جودة الدراسات البحثية وعمقها.

رابعاً، **ترشيد الإنفاق والدعم المالي للبحوث** : تتطلب العديد من الأبحاث الميدانية دعماً مالياً ولوجستياً كبيراً من جهات حكومية أو خاصة. الالتزام بالمبادئ الأخلاقية يضمن توجيه هذه الموارد القيمة نحو دراسات جادة ورسنية تخدم الصالح العام، ويمنع إهدارها في مشاريع وهمية أو أبحاث متحيزة تخدم أجندات شخصية ضيقة لا تضيف قيمة حقيقية للعلم أو المجتمع.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

لتحقيق الأهداف النبيلة للبحث العلمي، يجب أن يتسلح الباحث بمجموعة من المبادئ الأخلاقية الراسخة التي تحصنه من الانزلاق في الممارسات الخاطئة، وتتضمن هذه المبادئ ما يلي :

١. **مبدأ الأمانة العلمية (Honesty)** : يُعد هذا المبدأ حجر الأساس في أي بناء أكاديمي. ويقصد به الصدق المطلق والدقة المتناهية في كافة تفاصيل ومراحل البحث. ولا يقتصر هذا الصدق على النقل الأمين للنصوص وتوثيقها فقط، بل يمتد ليشمل الأمانة في تصميم إجراءات البحث، والأمانة في جمع البيانات دون تحريف، والأمانة في عرض النتائج حتى وإن كانت تعارض وجهة نظر الباحث. مثال توضيحي :باحث في إدارة المخاطر يقوم بتقييم نماذج التنبؤ بالتعثر المالي. عند إجرائه للتحليل، اكتشف أن النموذج الذي قام بتطويره لم يثبت فعاليته إحصائياً. تقتضي الأمانة العلمية هنا أن يعلن الباحث عن هذه النتيجة السلبية بكل شفافية، موضحاً أسباب القصور، بدلاً من التلاعب في المعطيات الإحصائية لإجبار النموذج على إظهار نتائج إيجابية وهمية .

٢. **مبدأ النزاهة (Integrity):** تتمثل النزاهة في تطابق القول والفعل، والتزام الباحث بالقيم الأخلاقية العليا في كل تعاملاته الأكاديمية والميدانية. وتعني النزاهة ألا يخضع الباحث لأي ضغوط أو إغراءات قد تحيده عن جادة الصواب، وأن يفي بكافة الوعود التي يقطعها للجهات المشاركة سواء فيما يخص سرية البيانات أو تزويدهم بنسخة من النتائج النهائية. *مثال توضيحي:* قيام باحث بعقد دراسة لصالح شركة تأمين كبرى لتحليل مخاطر السوق. تقتضي النزاهة ألا يسمح الباحث للشركة الممولة بالتدخل في صياغة الاستنتاجات لتلميع صورتها أمام المستثمرين، وأن يصر على استقلالية قراره العلمي ونشر النتائج كما تعكسها البيانات الواقعية .

٣. **مبدأ الموضوعية (Objectivity):** يعني هذا المبدأ قدرة الباحث على التجرد التام من أهوائه، وميوله، ومصالحه الشخصية، ومعتقداته المسبقة عند دراسة الظاهرة. يجب أن يكون الباحث محايداً تماماً، ويدع الأرقام والحقائق هي التي تتحدث وتوجه الاستنتاجات، متجنباً أي شكل من أشكال التحيز في اختيار العينة أو صياغة الأسئلة أو تفسير المخرجات . *مثال توضيحي:* باحث يدرس أسباب ضعف استمرارية الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حتى وإن كان يمتلك انطباعاً شخصياً مسبقاً بأن سبب الفشل هو سوء الإدارة، يجب عليه تصميم استبيان محايد يفحص كافة العوامل (التمويلية، التسويقية، التنظيمية)، وبناء استنتاجاته حصراً على إجابات عينة الدراسة، وليس على قناعاته الشخصية .

٤. **مبدأ السرية وحفظ الخصوصية (Confidentiality):** يتعلق هذا المبدأ بالتزام الباحث بعدم الإفصاح عن هوية المشاركين، وحماية كافة البيانات الشخصية أو المؤسسية التي يتحصل عليها، وضمان عدم استخدامها لأي أغراض خارج النطاق البحثي المصرح به. *مثال توضيحي:* أثناء جمع بيانات حول مخاطر غسيل الأموال والامتثال في القطاع المصرفي، يحصل الباحث على معلومات حساسة من مديري البنوك. السرية تحتم على الباحث تشفير هذه المعلومات، والإشارة للبنوك برموز مبهم (مثل البنك س، والبنك ص)، والتأكد من إتلاف البيانات الخام بمجرد انتهاء مناقشة الرسالة لضمان عدم تسريبها .

٥. **مبدأ الموافقة المستنيرة (Informed Consent):** يُعد هذا المبدأ الدرع الواقعي لحقوق الإنسان في البحوث. ويعني إعلام المبحوثين بكافة التفاصيل الجوهرية المتعلقة بالدراسة (كأهدافها، والمدة الزمنية المطلوبة للإجابة، والمخاطر المحتملة، وكيفية استخدام البيانات) بلغة واضحة ومفهومة، لتمكينهم من اتخاذ قرار طوعي وحر بالمشاركة، مع التأكيد على حقهم المطلق في الانسحاب في أي وقت. *مثال توضيحي:* تصميم استمارة موافقة في الصفحة الأولى من الاستبيان الإلكتروني المُرسَل لموظفي الطوارئ، يقرأ فيها الموظف أن مشاركته طوعية، وأن عدم مشاركته لن يؤثر إطلاقاً على تقييمه الوظيفي، ويشترط نظامه الإلكتروني النقر على زر "أقر بموافقتي على شروط المشاركة" قبل عرض أي سؤال من أسئلة البحث .

القضايا الأخلاقية الجوهرية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية، إلا أن البيئة الأكاديمية تشهد أحياناً تجاوزات وممارسات خاطئة قد تهدم مصداقية البحث، ومن أبرز هذه القضايا التي ينبغي تفاديها :

١. **الانتحال العلمي والسرقة الفكرية (Plagiarism):** يُعد الانتحال من أشد الانتهاكات خطورة وتدميراً للسمعة الأكاديمية. ولا يقتصر هذا السلوك المرفوض على النسخ الحرفي لنصوص وأعمال الباحثين الآخرين دون وضع علامات التنصيص أو توثيق المصدر، بل يمتد ليشمل سرقة الأفكار، والاستيلاء على النماذج والرسومات البيانية، أو القيام بترجمة نصوص من لغات أجنبية وإدراجها في البحث وكأنها إبداع شخصي للباحث. *مثال واقعي:* قيام طالب في مرحلة الماجستير بنسخ الإطار النظري الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية من رسالة نوقشت في إحدى الجامعات بدولة مجاورة، واكتفى بتغيير اسم القطاع المدروس للتمويه، دون أن يشير إطلاقاً للمؤلف الأصلي، وهو ما يعتبر تعدياً صارخاً على حقوق الملكية الفكرية.

٢. **تزوير واختلاق البيانات (Falsification and Fabrication):** هذه القضية تضرب في صميم موثوقية المعرفة العلمية. الاختلاق يعني أن يقوم الباحث بتأليف نتائج أو استجابات لا وجود لها على أرض الواقع لملء استبياناته. أما التزوير فيعني التلاعب بالبيانات الحقيقية التي تم جمعها؛ كحذف الاستجابات التي لا تتوافق مع فرضية الباحث، أو تغيير الأرقام الإحصائية ليظهر البحث بشكل أكثر "نجاحاً". *مثال افتراضي:* باحث يقوم بدراسة حول معدل حوادث العمل في المصانع لتقييم المخاطر المهنية. ولأنه لم يتمكن من الوصول سوى لعدد قليل جداً من العمال، قام بنسخ وتكرار الإجابات بنفسه ليصل إلى حجم العينة الإحصائي المطلوب، مما أنتج دراسة مضللة لا تعكس واقع البيئة العمالية نهائياً.

٣. **التحيز (Bias):** يحدث التحيز عندما يوجه الباحث مسار دراسته بطريقة مقصودة أو غير مقصودة لإثبات نتيجة معينة يؤمن بها أو يفضلها. يظهر التحيز في أشكال متعددة، منها التحيز في اختيار عينة غير ممثلة للمجتمع بشكل صحيح، أو التحيز في صياغة أسئلة موجهة، أو في انتقاء الدراسات السابقة التي تدعم رأيه وتجاهل الدراسات المعارضة. *مثال واقعي:* صياغة سؤال استبيان بطريقة إيجابية مثل: "إلى أي مدى تتفق مع الرأي القائل بأن الإدارة الحالية فاشلة في التعامل مع الأزمات الطارئة؟". هذه الصياغة تفتقر للحيد وتدفع المبحوث دفْعاً نحو تقييم سلبي. الصياغة الأخلاقية والموضوعية يجب أن تكون: "كيف تقيم كفاءة الإدارة الحالية في التعامل مع الأزمات الطارئة؟".

٤. **انتهاك الخصوصية (Privacy Violation):** ويحدث ذلك عندما يقتحم الباحث المساحة الشخصية أو المهنية للمبحوثين بأسئلة شديدة الحساسية دون وجود مبرر علمي قوي، أو عندما يفشل في تطبيق إجراءات حماية البيانات مما يؤدي إلى تسريب معلومات قد تلحق أذى نفسياً أو إدارياً أو قانونياً للمشاركين. *مثال افتراضي:* باحث يدرس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، ويقوم في ملاحق رسالته بإرفاق كشوفات تتضمن التفاصيل المالية لبعض العملاء المتعثرين دون طمس أسمائهم أو أرقام حساباتهم، مما يعرضهم للتشهير ويتعارض مع كل القوانين المنظمة للسرية المصرفية.

٥. **تضارب المصالح (Conflict of Interest):** ينشأ تضارب المصالح عندما تتداخل مصالح الباحث الشخصية، أو المهنية، أو المالية مع مسؤوليته الأكاديمية الأساسية في تقديم بحث موضوعي ونزيه. هذا التضارب يخلق شكاً مشروعاً في مصداقية النتائج، خاصة إذا كان الباحث يمتلك روابط خفية مع الجهة التي يقوم بدراستها. *مثال واقعي:* أكاديمي يقوم بنشر بحث علمي يثبت فيه أن نظاماً برمجياً معيناً هو الأفضل في إدارة وتوقع المخاطر السيبرانية، ويكتشف القراء لاحقاً

أن هذا الباحث هو مستشار مدفوع الأجر في الشركة التي قامت ببرمجة وتطوير هذا النظام، مما ينسف مصداقية بحثه تماماً لاعتبارات التربح الشخصي .

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لضمان عدم ترك هذه المبادئ للاجتهادات الشخصية، قامت الجامعات والمؤسسات العلمية بإرساء دعائم تنظيمية وقانونية صارمة تحكم مسيرة البحث العلمي، ومن أبرزها :

١. **لجان أخلاقيات البحث العلمي: (Institutional Review Board - IRB)** لا يمكن الحديث عن أخلاقيات البحث دون التطرق للدور المحوري الذي تلعبه هذه اللجان. هي لجان مؤسسية مستقلة تُشكل داخل الجامعات ومراكز البحوث، وتضم نخبة من الخبراء في مختلف التخصصات. تتمثل المهمة الأساسية للجنة في المراجعة القبلية للخطط البحثية وتقييم أدوات جمع البيانات قبل أن يقوم الباحث بأي خطوة ميدانية. تقوم اللجنة بوزن "المخاطر مقابل الفوائد"، حيث تتأكد من أن الاستبيانات أو المقابلات لن تسبب أذى للمشاركين، وتراجع دقة آليات أخذ "الموافقة المستنيرة"، وتتحقق من وجود خطة واضحة وموثوقة لحفظ البيانات وحمايتها. الحصول على تصريح وموافقة الـ (IRB) هو شرط أساسي وإلزامي قبل الشروع في جمع أي بيانات تخص العنصر البشري .

٢. **المعايير والأدلة الدولية (مثل دليل APA):** ساهمت الجمعيات العلمية الكبرى في وضع أطر مرجعية عالمية تضبط الممارسة البحثية، ومن أشهرها دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA). لا يقتصر هذا الدليل الشامل على تنسيق الهوامش والمسافات كما يعتقد البعض، بل يتضمن أبواباً كاملة مخصصة للمعايير الأخلاقية. يوضح الدليل قواعد التوثيق الصارمة لمنع الانتحال، وآليات النشر العادل لضمان إعطاء كل باحث حقه الفكري، ويحظر النشر المزدوج (تقديم نفس البحث لأكثر من جهة)، ويضع ضوابط دقيقة لكيفية عرض النتائج الإحصائية بصدق وشفافية، مما يوحد لغة الباحثين حول العالم ويمنح بحوثهم موثوقية واعترافاً دولياً .

التطبيق العملي على موضوع البحث المختار

موضوع البحث الافتراضي المختار للتطبيق: استراتيجيات الحوكمة وإدارة المخاطر التشغيلية والسيبرانية في القطاع المصرفي: إطار مقترح لتعزيز استمرارية الأعمال في ظل الأزمات الطارئة.

بما أن هذا البحث يتعامل مع قطاع بالغ الحساسية والأهمية (القطاع المصرفي) ويقيس المخاطر التي قد تهدد استمرارية أعماله، فإن تطبيق المعايير الأخلاقية يُعد أمراً مفصلياً لا يقبل المساومة. سيتم تطبيق المبادئ الأخلاقية عملياً عبر الخطوات والإجراءات المنهجية التالية :

الخطوة الأولى: أخذ الموافقات الرسمية التصريحات:

قبل إرسال أي استبيان أو إجراء أي مقابلة، سأقوم بصياغة خطة البحث وأدوات الدراسة ورفعها إلى لجنة أخلاقيات البحث (IRB) في الجامعة للحصول على اعتمادها. وبعد نيل الموافقة الأكاديمية، سيتم توجيه خطابات رسمية عن طريق عمادة

الكلية إلى إدارات البنوك المستهدفة بالدراسة، لتوضيح أهداف البحث وأهميته للقطاع المصرفي، وطلب الإذن الرسمي للتواصل مع موظفي إدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات، احتراماً للتسلسل الهرمي والقانوني.

الخطوة الثانية: تصميم وتطبيق نموذج الموافقة المستنيرة:

سيتم إرفاق نموذج إلكتروني واضح في واجهة الاستبيان، يوضح للموظفين أن البحث يهدف لغرض أكاديمي بحت لتطوير أطر إدارة المخاطر التشغيلية. سيتضمن النموذج إقراراً صريحاً بأن مشاركتهم هي "طوعية واختيارية"، وأن من حقهم الامتناع عن المشاركة أو التوقف عن استكمال الاستبيان في أي مرحلة دون أن يترتب على ذلك أي مسؤولية أو ضرر وظيفي يسببهم.

الخطوة الثالثة: ضمان السرية المطلقة وحماية الخصوصية:

نظراً لخطورة البيانات المتعلقة بالثغرات السيبرانية أو التشغيلية في البنوك، سيتم الالتزام التام بالسرية من خلال الإجراءات التالية:

- تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) بطريقة لا تطلب نهائياً ذكر اسم الموظف، أو رقمه الوظيفي، أو مسماه الدقيق، أو حتى اسم البنك الذي يعمل به، لضمان عدم القدرة على تتبع هويته.
- سيتم التعامل مع النتائج بشكل إحصائي وتجميعي عام يمثل "القطاع المصرفي" ككل، ولن تتم الإشارة في التحليل إلى بنوك معينة، وسيتم استخدام ترميز مبهم عند الضرورة (مثل: البنك أ، والبنك ب).
- سيتم حفظ قواعد البيانات الرقمية المجمعة في وحدة تخزين خارجية صلبة مشفرة بكلمة مرور، ومفصولة عن شبكة الإنترنت لمنع أي محاولات اختراق أو تسريب معلومات، وسيتم إتلافها فور اعتماد البحث نهائياً.

الخطوة الرابعة: تقييم وإدارة المخاطر المحتملة على المشاركين:

من أبرز المخاطر المتوقعة في هذا البحث هو شعور الموظفين بالخوف أو القلق من أن تؤدي إجاباتهم الصريحة التي قد تنتقد ضعف إدارة المخاطر في بنوكهم إلى تعرضهم لمساءلات من مدراءهم. لمعالجة هذا الخطر، سأقوم بتوزيع الاستبيانات من خلال روابط إلكترونية عشوائية مباشرة للموظفين بدلاً من تسليمها عبر قنوات الإدارة العليا في البنك، مما يعزز شعورهم بالأمان والموضوعية في التعبير عن آرائهم المهنية بصدق ودون ضغوط.

الخطوة الخامسة: الالتزام بالأمانة والنزاهة في عرض النتائج: أتعهد كباحث بالالتزام بالأمانة العلمية المطلقة أثناء مرحلة التحليل الإحصائي. إذا أظهرت النتائج أن هناك قصوراً حاداً في الخطط التشغيلية رغم الاستثمارات الضخمة للبنوك، سأقوم بعرض هذه النتائج بشفافية وحيادية، ولن أقوم بحذف أي بيانات سلبية أو تجميل الواقع من أجل إرضاء أي جهة، فالباحث العلمي وُجد لمعالجة القصور وليس للتغطية عليه.

الخاتمة

في ختام هذا التقرير التفصيلي، يتضح جلياً أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد هوامش تكميلية للبحث، بل هي القلب النابض للعملية الأكاديمية والأساس المتين الذي تُبنى عليه مصداقية العلوم الإنسانية والتطبيقية على حد سواء. من خلال استعراض المبادئ الراسخة كالأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية، تبين لنا كيف أن هذه القيم تعمل كصمام أمان يحمي الباحث من الانحراف عن مساره المهني، ويحمي المجتمع ومؤسساته من أي استغلال أو ضرر غير مبرر. كما سلطنا الضوء على خطورة القضايا التي تخل بالنزاهة الأكاديمية كالانتحال واختلاق البيانات، والتي تعد بمثابة معول هدم للنقطة في البحث العلمي ومخرجاته .

إن التطبيق العملي الذي تم استعراضه على موضوع إدارة المخاطر في القطاع المصرفي يبرهن على أن الالتزام بالأخلاقيات يجب أن يتحول من مجرد إطارات نظرية إلى خطوات إجرائية حازمة وموثقة تبدأ من أروقة لجان الأخلاقيات (IRB) ولا تنتهي إلا بالنشر الآمن للبيانات. إن الالتزام الصارم والدائم بهذه المبادئ واللوائح المنظمة في كافة الدراسات المستقبلية يُعد الركيزة الأساسية للارتقاء بجودة المخرجات البحثية، وتأكيداً على دور الجامعات كمنازل للإشعاع الحضاري والأخلاقي في خدمة القضايا المجتمعية ودعم مسيرة التنمية المستدامة .

المراجع

1. أبو سليمان، عبد الوهاب. (2018). *كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة*. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
2. العساف، صالح بن حمد. (2016). *(المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية)* (الطبعة الثالثة). دار الزهراء للنشر.
3. قنديلجي، عامر، والسامرائي، إيمان. (2017). *(البحث العلمي: أساسياته المنهجية وقواعده الأخلاقية)*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. طه، طارق، وعبيد، محمد. (2021). *(إدارة المخاطر المؤسسية واستمرارية الأعمال)*. دار التعليم الجامعي.
5. American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.).